في حلقة تشاور الجمعيات الأهلية البيئية بالجزائر

المجتمع المدني العربي يطالب بتحقيق الأمن والسلام في المنطقة لحماية البيئة في مختلف الدول العربية

نجاح جديد يضاف إلى سجل النجاحات العديدة التى حققتها الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) طوال مسيرتها التى دخلت عامها السابع عشر. نجاح جديد إحتضنته الجزائر بلد المليون والنصف مليون شهيد. نجاح شارك فى صنعه جهات وكيانات كثيرة ولكن تبقى المنظمات والجمعيات البيئية العربية الأعضاء فى (رائد) بصفة عامة والجمعيات الجزائرية بصفة خاصة هى صانع الانجاز والنجاح والفرح. فقد شهدت الجزائر العاصمة فعاليات حلقة تشاور المجتمع المدني العربي حول متابعة المبادرة العربية للتنمية المستدامة فى الفترة من ١٧ إلى ١٨ ديسمبر الماضي.. والتى نظمتها الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) على هامش إجتماعات مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة والذى عقد فى الجزائر كذلك فى الفترة من ١٩ إلى ٢٠ ديسمبر الماضي أيضاً، وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة الجزائرية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (اسكوا) والشبكة الإفريقية للمياه.

ولابد أن نشير هنا الى أنه لولا الدعم الكبير من كافة هذه الكيانات الحكومية وغير الحكومية لهذه الحلقة التشاورية العربية لما كان النجاح والتوفيق.. وهذا نابع فى المقام الأول من إيمان كافة هذه الكيانات بالشراكة مع المجتمع المدني العربي ودوره فى تحقيق التنمية المستدامة فى العالم العربي.

ولابد أن نشير كذلك إلى الدور الكبير الذى لعبه معهد التكوينات البيئية التابع لوزارة البيئة الجزائرية قائداً وكتيبة عمل فى تذليل كافة الصعاب التنظيمية أمام نجاح هذه الحلقة التشاورية الهامة.

وكان للإستضافة الكريمة من قبل وزارة البيئة الجزائرية لأعضاء الحلقة وكذلك الاحتضان الكامل من قبل السيد شريف رحمانى وزير البيئة الجزائري أكبر الأثر فى تحقيق هذا النجاح أيضاً.

وقد إكتسبت هذه الحلقة التشاورية قيمة كبيرة نظراً لرعاية معالي السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية لفعالياتها وكذلك معالي السيد شريف رحمانى وزير تهيئة الإقليم والبيئة الجزائري. والذى أكد فى كلمته فى إفتتاح أعمال الحلقة على حتمية أن يعمل المجتمع الأهلي الجزائري والعربي وفق أهداف محددة وبصورة مستقلة تضمن له القدرة الحقيقية على الفعل بعيداً عن السياسة وصراعاتها، وذلك لضمان أن يقوم المجتمع المدني العربي بدوره فى دفع عجلة التنمية المستدامة فى مختلف الدول العربية إلى الأمام.

ورحب الوزير الجزائري بإنعقاد هذه الحلقة التى تضم عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني العربي الأعضاء فى الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) وكذلك المجتمع المدني الجزائري فى هذا التوقيت الرائع الذى تشهد فيه الجزائر العديد من الأحداث والفعاليات والنجاحات على مختلف الأصعدة سياسياً واقتصادياً وبيئياً والتى وإن دلت على شىء فإنما تدل على حكمة ونفاذ بصيرة القائد فخامة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة.

وفى هذا السياق أشار وزير البيئة الجزائري إلى حالة الفخار التى يعيشها المجتمعين الجزائري والعربي لإختيار الجزائر عاصمة للثقافة العربية فى عام ٢٠٠٧ وهو الاختيار الذى سيتيح زخماً ثقافياً جديداً للثقافة العربية خلال هذه العام.

كما أشار إلى إحتفال الجزائر بمهرجان صحارى العالم الذى ضم العديد من ثقافات الصحارى من مختلف صحارى العالم وكذلك صدور ميثاق صحارى العالم لأول مرة فى الجزائر.

هذا بالإضافة إلى إنعقاد فعاليات مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة خلال نفس التوقيت.

وأكد الوزير أن هذا الزخم ومشاركة المجتمع المدني العربي فيه إنما يؤكد تلاحم القدرة العربية حكومية وغير حكومية فى صياغة وتحقيق مختلف الأحلام العربية.

وأكد السيد شريف رحمانى على أن الحروب التى تشتعل بالمنطقة فى العراق وفلسطين ولبنان تشكل أخطر معوقات

صورة لإفتتاح فعاليات حلقة التشاور

الدعوة الى مشاركة منظمات المجتمع المدني العربي في مجالس إدارات مرفق البيئة العربي والإتحاد العربي للمحميات الطبيعية

تحقيق التنمية المستدامة فى العالم العربي وأنها تسهم بصورة فاعلة فى تفاقم المشكلات البيئية خاصة التلوث البيئي والتوازن البيولوجي والعديد من المعوقات الاقتصادية أيضا، علاوة على إفتقاد الأمن والأمان وكلها عوامل تحقق الرخاء لمجتمعاتنا العربية.

ومن جانبه أكد السيد جمال جاب الله ممثل جامعة الدول العربية فى كلمته نيابة عن السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة على حرص الجامعة على دعم مؤسسات المجتمع المدني العربي وإشراكها بصفة مراقب فى فعاليات المجالس العربية الوزارية المتخصصة وكذلك قبول أكثر من عشر منظمات مدنية عربية كأعضاء مراقبين فى المجلس الاجتماعى والاقتصادى العربي التابع للجامعة العربية.. وأضاف أن كل هذه الجهود من جانب الجامعة العربية إنما تأتى فى سياق إيمانها وإيمان الأمين العام السيد عمرو موسى بدور منظمات المجتمع المدني العربي الفاعل فى دفع عجلة التنمية المستدامة فى العالم العربي، وكذلك قدرتها فى دعم المبادرة العربية للتنمية المستدامة والتى وافق عليها الزعماء والرؤساء والملوك العرب فى قمتهم بتونس.

وفى الجلسة الافتتاحية أيضاً أكد السيد أراب ديالو مدير عام ومنسق الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر أن مشاكلنا مشاكل موروثة خاصة فيما يتعلق بالأراضي القاحلة، وأن قمة الأرض عام ١٩٩٢ فى ريودى جانيرو أفرزت قرارا للرؤساء والملوك بضرورة تفعيل المفاوضات الخاصة بإتفاقية مكافحة التصحر لحماية هذه النظم البيئية الهشة فى الصحراء والجبال وحتى المناطق الساحلية فى المناطق القاحلة فكلها يؤثر التصحر فيها.

وأضاف أن إتفاقية التصحر أصبحت سارية منذ عام ١٩٩٦ بعد توقيع ١٩١ دولة عليها ما عدا العراق لظروفها، وأستونيا وصربيا مونتينجرو، وأن الاتفاقية تواجه مشكلة تدهور الأراضي، وأنه حتى دول شرق أوروبا تعتبر نفسها متأثرة بالتصحر وما يتبع عملية تغير المناخ من آثار على التربة والأراضي.

وشدد السيد ديالو على الدور القوى والمؤثر للمجتمع المدني فى تطبيق الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر من حيث المشاركة والمساهمة فى وضع الاستراتيجيات والحلول اللازمة لهذه المشكلة وخاصة فى المجتمعات المحلية من حيث وقوف هذا المجتمع المدني أمام محاولات قطع الأشجار ومقاومة التجريف وضبط الرعى الجائر وغيرها من مشروعات تحد من مشكلة تغير المناخ.

وأعرب عن إستعداد الاتفاقية للتعاون مع منظمات المجتمع المدني فى مواجهة أى مشاكل قد تعترض طريقها فى هذا المجال.

هذا وقد أكدت السيدة كارول شوشان ممثلة الاسكوا فى الاجتماع على أهمية انعقاد هذه الحلقة التشاورية لمنظمات المجتمع المدني العربي وأهمية أن تتبنى هذه المنظمات المدنية العربية هموم وقضايا التجارة البيئية بين الدول العربية وكافة القضايا المتعلقة بالتجارة والبيئة كذلك لما لها من إنعكاسات فى منتهى الأهمية على مستقبل التنمية المستدامة فى كافة أرجاء العالم العربي.

وأكدت السيدة شوشان كذلك على ضرورة تحقيق الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والحكومية فيما يتعلق بمواجهة الإشكاليات المتعلقة بقضايا التجارة والبيئة لأن القضية تهم الشعوب العربية وتمس مستقبلها كله ولا تعنى بالتبعية قطاع دون قطاع.

وطالبت ممثلة الاسكوا بأن ينضم ممثلوا المجتمع المدني العربي إلى عضوية لجان التجارة والبيئة فى مختلف الدول العربية.

آفاق ٢٠٢٠ تجسد المسئولية المتوسطية الجماعية لخفض التلوث في البحر المتوسط

مواجهة الفقر .. حتمية

بعد ذلك إستعرض المشاركون فى حلقة النشاور أوراق العمل والتى جاء فى مقدمتها ورقة عمل تم من خلالها إستعراض مفهوم الفقر ومظاهره ودور المجتمع المدني فى التخفيف من وطأة الفقر وأكدت ورقة العمل أن نسبة الفقر تتزايد فى العالم العربي مع إقتران ذلك بغياب العدالة التوزيعية للدخل القومي وخاصة فى الريف العربي. كما إستعرضت الورقة إلى جانب الأسباب الأساسية للفقر خصائصه وسبل التصدي له عالمياً من خلال خفض معدل الوفيات للأطفال الرضع والأمهات بنسبة ثلاثة أرباع بين عام ١٩٩٠ و ٢٠١٥، مع توفير الحصول على خدمات الصحة الإنجابية لكل من يحتاجها بحلول عام ٢٠١٥، إلى جانب تنفيذ إستراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية المستدامة فى كل بلد بحلول عام ٢٠٠٥ والتقليل من فقدان الموارد البشرية. مع تشجيع الاستثمار الخاص وحماية مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر، وزيادة تركيز الإنفاق العام على الفقراء بوجه خاص، مع ضمان مشاركة المجتمعات المحلية والأسر الفقيرة فى إختيار وتنفيذ الخدمات ومراقبتها. هذا بالإضافة إلى تنمية المشاركة الشعبية وتشجيع اللامركزية التشاركية والمساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومساندة رأس المال الاجتماعي للفقراء حيث تعتبر الشبكات الاجتماعية شكلاً رئيسياً من رأس المال الذى يمكن أن يستخدمه الناس للخروج من دائرة الفقر. وقد دارت حول هذه القضية حوارات عديدة بين المشاركين حيث أصروا على أن يتضمن إعلان الجزائر توصيات بهذه القضية تنص على أن يتم تنظيم أنشطة وطنية وإقليمية تتناول قضايا تتصل بتفعيل المبادرة العربية للتنمية المستدامة من خلال التخفيف من حدة الفقر.

وحول الفقر ومكافحته إستعرضت ثلاثة أوراق عمل قطرية حول هذه الشأن من تونس والمغرب والجزائر. حيث ركزت ورقة الجزائر على أنه تمت عملية قياس مستويات الفقر عام ٢٠٠٥ فى الجزائر حيث تبين أن للفقر علاقة وطيدة بنسبة الأمية والتسرب المدرسي، وأنه تم تقسيم الفقر إلى ثلاث مستويات هى الفقر الغذائي والفقر الأدنى والفقر الأعلى.. وإستعرضت الورقة التجربة الجزائرية فى مكافحة الفقر والتى أسفرت عن وضع إستراتيجية لمكافحة الفقر أسفرت عن إنخفاض نسبته من ١٤,١٪ عام ١٩٨٨ إلى ٥,٧٪ عام ٢٠٠٥، وسنعرض لهذه التجربة بالتفصيل فى الأعداد القادمة.

وعن الفقر فى المملكة المغربية أكد الدكتور محمد فتوحى المنسق العام المساعد للشبكة العربية للبيئة والتنمية أن المغرب بذلت جهوداً كبيرة فى مجال التنمية فى قطاعات التعليم والصحة والسكن الاجتماعي والتنمية الريفية حتى أن ٥٠ ٪ من ميزانية الدولة ذهبت للإنفاق فى الجانب الاجتماعي التنموي. وإستعرض د. فتوحى المبادرة الوطنية المغربية للتنمية البشرية التى أكدت كرامة الإنسان والتماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر والاقصاء والتهميش والبطالة خاصة فى محيط الشباب والنساء والفئات المهمشة إجتماعياً وإقتصادياً، واهتمت بسكان الريف والأحياء الفقيرة فى المدن من خلال دعم الولوج إلى خدمات القرب والتجهيزات الأساسية. وأكد أن هذه المبادرة تعتمد على لامركزية الإدارة وأنه تم وضع مجموعة من البرامج لتفعيل هذه المبادرة منها برنامج أفقي للتنمية البشرية على صعيد كافة الجماعات القروية والحضرية غير المستهدفة وذلك عبر إقتراح مشاريع على مستوى العمالات والأقاليم. علاوة على برنامج لترشيد الحكم المحلى، وآخر لتحسين الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، مع برنامج لدعم المشاريع الصغيرة الهامة، وآخر للتنشيط الثقافي والاجتماعي الفني والرياضي، علاوة على إنشاء مرصد للتنمية البشرية يقوم بعملية المواكبة من خلال برنامج لتكوين وتأمين المساعدة التقنية.

ومن تونس ألقى د. يوسف النورى المنسق الوطني للشبكة بتونس ورقة عمل تناولت بالتركيز قرار فخامة السيد زين العابدين بن على رئيس الجمهورية التونسية فى بعث صندوق التضامن الوطني قصد الارتقاء بظروف العيش فى مناطق الظل بتونس بغرض الارتقاء بها وتوفير المرافق الصحية والكهرباء والمياه الصالحة للشرب وتعبيد الطرق وإنشاء مراكز للشباب والسكن اللائق. وأوضح أن هذا الصندوق يسعى إلى نشر الثقافة الرقمية ذات الفائدة لفئات المجتمع المهمشة تجسيماً للتضامن الرقمي وتكافؤ الفرص وتحسين موارد العيش عن طريق دعم وتنويع القاعدة الاقتصادية ومساعدة سكان هذه المناطق على خلق موارد رزق إضافية وفرص جديدة للعمل في قطاعات الفلاحة والصناعة التقليدية والحرف الصغرى. وأكد د. نورى أن هذا الصندوق نجح حتى الآن من أن يخدم أكثر من ١٨٠٠ منطقة وإستفادت منه ٢٥٠ ألف عائلة أى أكثر من ١,٥ مليون مواطن.

التجارة والبيئة .. إنطلاقة للمستقبل

وقد كانت كافة القضايا المتعلقة بالتجارة والبيئة حاضرة فى هذه الحلقة التشاورية وكذلك قضايا التجارة البيئية بين الدول العربية. حيث أكدت السيدة كارول شوشان المسئولة عن هذا الملف فى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا للأمم المتحدة (الاسكوا) فى المحاضرة التى ألقتها بهذا الشأن على الترابط الوثيق بين قضايا التجارة والبيئة فى المنطقة العربية، حيث تتقاسم معظم الدول العربية تقريباً الرغبة الرسمية لتحرير التجارة والتكامل مع إقتصاد العالم ضمن سياق منظمة التجارة العالمية. وتأمل هذه الدول أن يقودها هذا السعى إلى تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي الذى يراعى أبعاد التنمية المستدامة والقائم على تحقيقها. وأوضحت السيدة كارول أن منظمة التجارة العالمية ضمت بداية من مارس ٢٠٠٥ إحدى عشر عضواً عربياً أى ٥٠٪ من الدول العربية فى حين نالت سبع دول عربية أخرى صفة مراقب فى المنظمة. وأوضحت أن التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة تتقدم بصورة تدريجية تجاه التحرر التجاري والمزيد من النفاذ المفتوح إلى السلع والخدمات، إلا أن السياسات الحمائية مازالت قوية كما هى حال إنخراط الحكومات فى القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وأشارت إلى أن إجمالي الناتج المحلى العربي يعتمد إلى حد كبير على الصادرات النفطية علاوة على قطاع الصناعات التمويلية والسياحة في كل من مصر وتونس وفلسطين ولبنان والمغرب في حين يبقى قطاع الزراعة قطاعاً هاماً فى كثير من الدول كجزر القمر وجيبوتي وسوريا ومصر واليمن. وتقلب معدل حصة التصنيع فى إجمالي الناتج المحلى لمجمل الدول العربية بين ٩,٥٪ الى ١١٪ من العام ١٩٩٢ إلى العام ٢٠٠٠ حتى إستقر عند ١٠,٣ ٪ عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالتدابير المؤسسية لإدارة شئون البيئة في المنطقة العربية قالت إنه تم حدوث تطور كبير فى هذا الشأن وأصبحت مبنية بشكل مرتفع على قدرتها على مواجهة العديد من المسائل التى تدخل ضمن إطار التنمية المستدامة. إلا أن القدرات البشرية والتنسيق المؤسسي والموارد المالية بقيت محدودة بالرغم من تطور المؤسسات. وكما فى الكثير من البلدان، واجهت المنطقة أيضاً تحديات مرتبطة بالإنتقال من نهج للإدارة البيئية مرتكز على القطاع إلى نهج متعدد القطاعات، وهو فى غاية الأهمية لمعالجة مسائل معقدة تتعلق بالتنمية المستدامة كالتجارة والبيئة. وقد برزت مؤسسات جديدة فى المنطقة العربية، على المستويين الوطني والإقليمي على سواء، وأهمها إنشاء مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة من قبل جامعة الدول العربية فى العام ١٩٨٧. وشكل المنتدى السياسي الأول من نوعه لتناول المسائل البيئية فى المنطقة. وخلال التسعينات، تم إنشاء اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية فى المنطقة العربية (JCEDAR) كهيئة إستشارية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة. وعضوية هذه اللجنة المشتركة هى عضوية حكومية وغير حكومية فى الوقت عينه، وتشمل ممثلين عن الوكالات الوطنية البيئية والمنظمات غير الحكومية وجمعيات القطاع الخاص والمنظمات الإقليمية. إلا أن نجاح هذه المؤسسات فى تقدم التنمية المستدامة الإقليمية يواجه صعوبة تنسيق الجهود الرامية إلى التنمية المستدامة بين القطاعات والوزارات على المستوى الوطني. وأكدت السيدة شوشان على أن الدول العربية اليوم أكثر وعياً تجاه الأهمية والتأثيرات المحتملة للمسائل التجارية والبيئية فى مجتمعاتها ككل ويمكن رؤية التطور الحاصل فى المنطقة مؤخراً فى التجارة والبيئة فى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى (من أوائل حتى منتصف التسعينات): محصورة بالوعى بشأن المسائل التجارية والبيئية وصلاتها. ويبرز هذا عبر الافتقار إلى المشاركة الرسمية لمعظم الدول العربية فى منتديات الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة / منظمة التجارة العالمية (GATT/WTO)، خاصة تلك المتعلقة بالبيئة فى الواقع، بإستثناء بعض المتخصصين والخبراء الاستشاريين فى وزارات التجارة، تسرب القليل من الوعى والمعلومات إلى وكالات معنية أخرى. وفيما يتعلق بموارد النفط، ساد الاقتناع بين معظم المسئولين أن هذا الموضوع

ممثلي منظمات المجتمع المدني العربي

خارج الأجندة الدولية. وكان المجتمع المدني العربي، بالجزء الأكبر، مستثنى من المناقشات الرسمية، بالرغم من المخاوف البارزة حول أنماط الإنتاج والاستهلاك، خاصة المتعلقة بالنمو السكاني والتنمية الاقتصادية.

- المرحلة الثانية (من منتصف حتى أواخر التسعينات):

تبرز فهم أهمية الروابط التجارية البيئية، خاصة المتعلقة بالمحظورات المفروضة على النفاذ إلى الأسواق وإدراك أن قطاع النفط يمكن أن يكون موضوع المفاوضات في منظمة التجارة العالمية. وأصبحت غرف التجارة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية فعالة في توجيه المسائل التجارية والبيئية، كما أدارت العديد من ورشات العمل والنشاطات الهادفة لزيادة الوعي. وقد أقامت بعض بلدان المنطقة مجموعات عمل تجارية وبيئية ولجان فرعية ضمن إطار لجنتها الوطنية الخاصة في منظمة التجارة العالمية (كتونس ومصر). مما دفع مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة إلى توصية الدول بتشكيل لجان وطنية للتجارة والبيئة لتسهيل التنسيق المشترك بين الوزارات والمناقشات مع المجتمع المدني حول هذا الموضوع. وتم إطلاق المبادرات لمشاركة المعلومات وتطويرها على المستوى الإقليمي حول الروابط التجارية والبيئية ضمن إطار تعزيز التنمية المستدامة.

في الحقيقة إن معظم هذه اللجان لم تجتمع ولم تكن فعالة بشكل خاص في تحضير المواقف للتفاوض بشأنها وخاصة أن المسئولين المعنيين خارج وزارة التجارة كانوا يفتقرون إلى المعلومات. فضلاً عن ذلك مازال هناك إرتباك واسع النطاق في قطاع الأعمال التجارية والحكومية حول ماهية منظمة التجارة العالمية، وكان الخوف الأساسي من أن تكون الأحكام البيئية طريقة أخرى لفرض القيم الشمالية على الجنوب. وقد أصبح المجتمع المدني والقطاع الخاص أكثر وعياً وإدراكاً للموضوع، لكنها بالمجمل لم تكن مدعوة للمشاركة في المداولات الرسمية حول الموضوع فيما مازال فهم الأبعاد المتعددة للعلاقات القائمة بين التجارة والبيئة غير واضح.

-المرحلة الثالثة (أواخر التسعينات حتى اليوم): إن معظم صانعي القرارات اليوم مدركين تماماً للروابط المباشرة وغير المباشرة بين التجارة والبيئة، خاصة بسبب الاجتماعات العالية المستوى كإجتماع الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج، بالإضافة إلى إيلاء الاهتمام الكبير للتأثيرات المحتملة للإتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة. إلا أن الدول العربية، تبقى بالمعظم معنية بالمسائل المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق والتنافسية. وقد أصبح الآن تحرير قطاع الطاقة مصدر إهتمام مهم للإقتصادات المعتمدة على النفط. وتتجاوب الدول العربية بشكل متزايد لدعوة تشكيل لجنة وطنية للتجارة والبيئة (كالكويت والمغرب)، مع كون لبنان واليمن من آخر الدول التي إتخذت خطوات لتشكيل لجنة. ونظراً لهذه التطورات، أصبحت الدول العربية أكثر فعالية في لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وفي طرح المسائل ذات الصلة بالموضوع خلال إعلانات التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية. كما يشارك المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص بشكل متزايد في المناقشات التي تدور حول التجارة والبيئة، مع بعض الدول كتونس ومصر والمغرب وبعض دول مجلس التعاون الخليجي التي تدعو ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة الوطنية. إلا أن معظم المنظمات غير الحكومية مهتمة بالمسائل التجارية والبيئية بما أنها ترتبط بتأثير العولمة على المنطقة العربية. وهكذا ساعدت مشاركة المجتمع المدني بتحويل بعض التركيز على تأثير التجارة على البيئة من المسائل المطروحة حصرياً على جدول أعمال المنظمة وصولاً إلى

مشاركة في إعادة إعمار لبنان رائد تنظم معسكراً للشباب العربي في الجنوب اللبناني

السيدة كارول شوشاني وعرض لأهداف برنامج التجارة الحرة

الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ومواضيع التنمية المستدامة على نطاق أوسع، كالكائنات المحورة وراثياً والسلامة البيولوجية. ومن الجدير بالذكر أن العديدين في الدول العربية غير واثقين من العولمة بشكل عام، وخاصة التحرير التجاري. وتعكس الصناعة في القطاع الخاص هذه المخاوف المتأتية عن مخاطر التنافسية التي يسببها الاستيراد المتزايد والعدد المرتفع للحواجز غير الجمركية التي تواجهها الأسواق المصدرة. الأمر الذي أدى إلى بروز منظورين مختلفين في المنطقة العربية. إن السياسة الرسمية تدعم آليات منظمة التجارة العالمية، في حين مازال القلق يسود المجتمع ككل. في الواقع بالرغم من أن القادة العرب يفهمون أهمية منظمة التجارة العالمية وضرورة الانخراط إيجابياً في الإطار المتعدد الأطراف، إلا أنه من المرجح أن يعكس أعضاء المؤسسات الحكومية والإداريون من المرتبة المتوسطة أفكار المجتمع الأوسع. ففي المجتمع الأوسع تحالف ضخم مناهض للعولمة ولسلطة منظمة التجارة العالمية. وبالتالي، هناك حاجة ماسة لبناء القدرات في البلدان العربية كي تكون إيجابية، وأيضاً تأمين المشاركة العامة في المناقشات التي تضع التجارة والبيئة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية والتقدم الإقليمي نحو تحقيق التنمية المستدامة. وركزت إهتمامات المنطقة العربية حول مسألة التجارة والبيئة على نقاط طرحت في أجندة الدوحة للتنمية، بالإضافة إلى غيرها من التدابير التي تتعلق بتنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة والتقدم نحو التنمية المستدامة في المنطقة. وقد وجهت معظم الحكومات الكثير من الاهتمام للتأثير السلبي للمتطلبات البيئية على نفاذ المصدرين العرب إلى الأسواق (خاصة على أسواق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD). ومن المسائل التي تثير الاهتمام أيضاً إعانات الطاقة التي تقدمها الدول النامية للأنظمة الاقتصادية المعتمدة على النفط، بالإضافة إلى مسألة تحرير السلع والخدمات البيئية. ويركز إهتمام الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة حالياً على تأثير بروتوكول كيوتو على المنطقة. ومن بين غير ممثلي الدول، بدأت المنظمات غير الحكومية تركز على بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية (وخاصة المواد المتعلقة بالكائنات المحورة وراثياً). وخلال التسعينات لاقت أيضاً إتفاقية بازل التي تحكم التصرف بالنفايات الخطرة إهتماماً بارزاً، ولو أنها ليست ضمن سياق الشئون المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية. وتبقى مسألة تعزيز حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة من أولويات أجندة العديد من الدول العربية والمنظمات غير الحكومية، فالكثير منها تولي شديد الاهتمام بمسائل الصحة العامة وإمكانية الحصول على الدواء، ولكن لا تُعنى كثيراً بالأمور البيئية.

أثر التدابير البيئية على النفاذ إلى الأسواق

تدعو أجندة الدوحة للتنمية إلى التفاوض بشأن تقليص أو إلغاء الحواجز الجمركية المفروضة على كافة المنتجات غير الزراعية، خاصة تلك التي تصب في مصلحة البلدان النامية. وضمن سياق التحديات التجارية والبيئية الإقليمية، توضع الحواجز غير الجمركية على قائمة الأولويات للدول العربية في ما يتعلق بالحدود المفروضة للنفاذ إلى الأسواق وتهديدات تنافسية الصادرات. كما صرح وزير الاقتصاد والصناعة البحريني في البيان الرسمي للبحرين في مؤتمر الدوحة الوزاري في العام ٢٠٠١: "إن دولة البحرين ملتزمة كلياً بالمعايير والقوانين الدولية التي تسعى إلى حماية البيئة. إلا أننا نشدد على أهمية عدم إستعمال المعايير البيئية كحاجز إضافي أمام صادرات الدول النامية". وجدد بيان المغرب في مؤتمر كانون الوزاري في العام ٢٠٠٣ التأكيد على هذا الشعور العربي العام: "إن المفاوضات حول البيئة تؤمن الفرصة للأعضاء بان يقوموا بتحسين مواطن الضعف في الأنظمة التجارية المتعددة الأطراف في مجال التجارة والبيئة، لكن من دون إستخدامها كفرصة لمنع الصادرات من النفاذ إلى الأسواق". وقد إهتم المشاركون في حلقة النقاش بهذه القضية وجاء في إعلان الجزائر ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بنتائج دراسة تقييم التجارة الحرة الاورومتوسطية على التنمية المستدامة والبيئة مع مراعاة إيلاء إهتمام خاص بموضوع التنافسية والإنتاجية خاصة بين صغار ومتوسطي الإنتاج الأكثر تضرراً بتحرير التجارة عن طريق بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وأن يراعي الإقليم العربي إحتياجات المجتمعات الريفية ودور قطاع الزراعة والإنتاج الغذائي الزراعي في تحسين سبل العيش للمناطق الريفية بتوفير بنية تحتية ومساعدتهم على التمكن من التماشي مع المقاييس العالمية للوصول إلى الأسواق وزيادة إنتاجهم بطرق بيئية مستدامة مع إعطاء إهتمام خاص لقضيتي تجارة المواد الخطرة والمنتجات ذات الصلة بالجينات المعدلة وراثياً وتفعيل اللجان الوطنية للتجارة والبيئة مع إشراك ممثلي المجتمع المدني وبناء قدرته في فهم حلقات الوصل بين التجارة وتحريرها ووضع آليات تشاورية لتحقيق هذا الغرض.

٢٠٢٠ .. في الجزائر

وفي إطار حرص الشبكة العربية للبيئة والتنمية على تحقيق التواصل بين مختلف أعضائها وإحاطتهم علماً بكافة التطورات البيئية على المستويين الإقليمي والعالم. قدم الدكتور زياد علاونة المنسق الوطني للشبكة بالمملكة الأردنية الهاشمية ورقة عمل حول مبادرة ٢٠٢٠ التي تأتي بمثابة آلية مالية لدعم إتفاقية الشراكة (برشلونة الأورومتوسطية) من أجل تعزيز التعاون والتنسيق الأورومتوسطي والالتزامات الواردة فيها لخفض التلوث في إطار جدول زمني (٢٠٠٧-٢٠١٣) في مجالات تنفيذ مشاريع وبناء القدرات والبحث العلمي ونظم المراقبة والإدارة والمراجعة، ثم تطويرها ايضاً في الذكرى العاشرة لتوقيع إتفاقية برشلونة. وأوضح الدكتور علاونة أن آفاق ٢٠٢٠ جاءت كمحاولة جادة لخفض التلوث في المتوسط ولتمثل المسئولية الجماعية عن هذا الأمر، حيث أن الدراسات تشير إلى أن المتوسط وشواطئه مستمر في التدهور وبحاجة إلى عمل جماعي وكذلك إلى تمويل مع

الدعوة الى الإهتمام بنتائج دراسة تقييم التجارة الحرة الأورومتوسطية على التنمية المستدامة والبيئة

إصلاح السياسات الاقتصادية المتمثلة فى سياسة الجوار الأوروبية. وأضاف أنه من المقرر أن تتجلّى ٢٠٢٠ فى خفض مستويات التلوث فى منطقة المتوسط والتعامل مع الحالات الطارئة وتلك بعيدة المدى، علاوة على تحقيق الاستخدام المستدام لموارد الأرض والبيئة البحرية مع تعزيز وتقوية مؤسسات المجتمع المدني فى دول حوض المتوسط ودفع التعاون الإقليمي المتوسطي إلى الأمام والمساهمة فى تحقيق التنمية المستدامة الحقيقية لدول المنطقة. وقد أكد إعلان الجزائر على ضرورة العمل مع كافة الأطراف ذات العلاقة من أجل تطبيق إتفاقية برشلونة وتقوية اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة وتنفيذ إستراتيجيتها والمساهمة فى تنفيذ مبادرة ٢٠٢٠ من خلال طرح مشروعات إقليمية ووطنية في مجالاتها المختلفة. وحول قضايا المياه فى القارة الإفريقية قدم الدكتور إدوارد كايرو المدير التنفيذي لشبكة المياه الإفريقية ورقة عمل إستعرض فيها وضع المياه فى القارة الإفريقية ومعاناة ملايين البشر فى كثير من الدول الإفريقية من الفقر المائي المدقع وقلة مصادر المياه العذبة فى كثير من دول القارة وركز الدكتور كايرو فى ورقته على الاحتياجات المائية الملحة وخاصة لسكان المناطق العشوائية فى العديد من الدول الإفريقية ولفت النظر إلى إمكانية إقامة العديد من مشروعات المياه لمواجهة هذه المشكلة وأن هذا الدور منوط فى المقام الأول بمنظمات المجتمع المدني فى مختلف أرجاء القارة الإفريقية كما طالب المنظمات الدولية والجهات المانحة بأن تعير هذه المسألة مزيداً من الاهتمام لحماية أرواح ملايين البشر فى القارة السمراء. حيث لا يمكن الحديث عن تحقيق التنمية المستدامة فى أفريقيا ولا حتى الأهداف التنموية للألفية فى ظل هذا الفقر المائي الشديد الذى تعانى منه العديد من دول القارة.

الحروب .. وأثرها على التنمية المستدامة

وحول هذا الموضوع قدم الدكتور محمد السيد جميل المستشار الفني (لرائد) ورقة عمل ثرية أكد فيها أن الحروب التى شهدها وطننا العربي خلال القرن العشرين وحتى الآن، وخاصة منذ بداية الصراع العربي الاسرائيلي، والكثير من النزاعات والصراعات والحروب الأهلية، ومن أسبابها الرغبة فى السيطرة على الأرض و الموارد كان لها أبلغ الأثر فى تدمير العديد من الموارد البيئية بالإضافة إلى المآسي الإنسانية، التى تمثلت فى نزوح اللاجئين والمتضررين، وإفراز فقراء ينهشهم المرض والجوع والفقر. وينص المبدأ ٢٤ من إعلان ريو لقمة الأرض عام ١٩٩٢ على أن الحروب بحكم طبيعتها تدمر التنمية المستدامة، وتقضى على مكاسبها، ولقد بقى غياب السلام والأمن العادلين، عائقاً رئيسياً أمام تحقيق التنمية المستدامة فى الوطن العربي. وأوضح د. جميل أن البيئة العربية تُقتل على مرأى ومشهد من العالم الذى أثر أن يجلس فى مقصورات المتفرجين وسواء كان يدرى أم لا يدرى فإن ما يحدث فى العراق أو فلسطين أو لبنان أو فى دارفور أو فى العراق سوف يطوله أذاه وإن مخلفات الدمار وأعمدة الدخان سوف تسرى سمومها فى الأجواء وينتفسها فى الهواء ويشربها فى الماء .. وسوف تزيد من مشكلات البيئة العالمية ويعانون الأمرين من تبعات التغير المناخي، سوف تهب عليه العواصف والرياح والأنواء وتجرفهم السيول وتقتحمهم "التسوناميات" .. سوف يرد لهم الهواء ما أبتلعه من سموم ودخان أسود أطبق عليه ولم يعد قادر على حمله ولن تكون البيئة العربية هى محل التدمير وإن كان نصيبها منه هو نصيب الأسد ولن يكون

السيد أراب دياللو مدير عام إتفاقية التصحر

أبنائها دون غيرهم هم من يتجرعون كأس الموت بالأمراض المزمنة ولن يكون الجوع أو التشرد حكراً عليهم. وحول الآثار البيئية المدمرة للحرب فى العراق أكدت السيدة سعدية فليح المنسقة الوطنية (لرائد) فى العراق أن آلة الحرب الجهنمية للثلاثين دولة قد دمرت البيئة العراقية ولوثت مائها وهوائها وتربتها على نحو غير مسبوق وأدت إلى خلق ملوثات لم تكن معروفة من قبل .. لقد صارت المنطقة أسيرة تلوث رهيب والإصابة بالعديد من الأمراض المزمنة والخطيرة التى لا علاج لها .. فقد إرتفع معدل الإصابة بالسرطان فى مدن الخليج بعد حرب الخليج الأولى إلى ١٦ مرة عما كان عليه قبل إندلاع الحرب وتحت ذلك السيل المنهمر من القذائف والصواريخ سوف تصبح البيئة العربية مرتعاً للمزيد من الأوبئة والأمراض وسوف تظل مستويات الجزئيات العالقة بالهواء الناجمة عن إستخدام اليورانيوم المخصب فى تزايد مستمر وقد أثبتت القياسات على مدار عشر سنوات من إندلاع حرب الخليج الأولى زيادة معدل التلوث الإشعاعي فى مدينة البصرة إلى عشر مرات عن ما قبل الحرب وعشرين مرة فى مدينة بغداد وإرتفاع معدل الإصابة بالسرطان بين أطفال العراق إلى ٧٥٪ .. تلك هى بعض نتائج دوران الآلة العسكرية التى تدفعها وتحركها مغامرات الساسة وسط صمت دولي مطبق لمجتمع دولي قد إستعذب السلبية وإستمرءى اللامبالاة ظناً منهم أنهم بذلك يصبحون من شرها آمنون ولكنهم لا يدرون أنهم بذلك يزرعون الريح ولن يحصدون سوى الأمراض والجرائيم والأوبئة التى تنقلها وتحملها معها فى الماء والهواء.

تداعيات العدوان الاسرائيلى على الوضع البيئى فى لبنان

وعن الوضع والآثار البيئية السلبية للحرب فى لبنان قال السيد مالك غندور المنسق الوطني للشبكة فى لبنان أن العدوان الاسرائيلى على لبنان ألحق بها خسائر فادحة، تمثلت فى القتل والإصابة والتشريد والهجرة وتدمير البنية التحتية والمرافق الحيوية والقطاعات الإنتاجية، وتسبب فى كارثة إقتصادية وإجتماعية تعاظمت مع شدة الحصار البرى والبحري والجوى على لبنان مع ماتركه الحصار من تداعيات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والصحية والبيئية، بالإضافة إلى الخسائر البشرية المباشرة والتى تقدر بأكثر من ١١٨٧ قتيلاً تللهم من الأطفال و ٤٠٦١ جريحاً، وتهجير آلاف اللبنانيين. وأضاف أن التقديرات الحكومية تشير إلى أن ٣١ نقطة حيوية (مثل المطارات والموانى البحرية ومحطات معالجة المياه والمجارى والمرافق الكهربائية) تعرضت لتدمير شامل أو جزئي، شأنها شأن ما لا يقل عن ١٥٥ جسراً، ١٣٧ طريقاً، وأصيبت أكثر من ٢٦ محطة وقود ونحو ٩٠٠ مؤسسة تجارية، كما تجاوز عدد العقارات السكنية والمكاتب والمتاجر التى دمرت كلياً ٣٠٠٠٠ فضلاً عن تعرض مستشفيات للتدمير الكامل وإصابة ٣ آخرين بأضرار جسيمة. كما تسبب القصف الاسرائيلى فى تسرب زيت وقود تجاوز ١٥ ألف من خزانات محطة الجيه إلى البحر وإصابة شواطئ لبنان بكارثة تلوث هائلة إمتدت إلى ١٥٠ كيلو متر بطول الساحل اللبناني، وقد طاول التسرب ٣٠ موقعاً رملياً وحجرياً وصخرياً ، وسجلت الأضرار الأكثر خطورة فى الشواطئ الرملية وفى الخلجان العديدة بين بيروت ومدينة جبيل الواقعة على بعد ٤٥ كيلو متر شمال العاصمة بيروت. كما حدث تدهور شديد للغطاء النباتي وتلوث للتربة نتيجة للقذف المدمر وحركة الآليات والمعدات العسكرية وزرع وتفجير الألغام. وقد أعلن السيد مالك غندور عن قيام الشبكة بالتعاون مع المنظمة الكشفية العربية بتنظيم معسكر للشباب العربي فى الجنوب اللبناني لإعادة إعمار ما دمره العدوان. وعن الوضع فى فلسطين والآثار البيئية السيئة للإعتداءات الإسرائيلية المتكررة قدم د. مجدى علام رئيس الاتحاد العربي للشباب والبيئة ورقة عمل أكد فيها أن الهواء فى فلسطين قد تلوث من آثار مركبات النيتروجين والهيدروكربونات والنيترايت، والجلسرين، T.N.T المستخدمة بواسطة الجيش الاسرائيلى، وكذلك تلوث بسبب اليورانيوم والبلوتونيوم والاسترونيوم (المنضب) وأتربة الحفر والهدم من جراء هدم المنازل وتجريف الشوارع والمزارع بالإضافة إلى زحام السيارات لعدم التوسع العمراني. وفى مجال المياه أشار إلى عدم وجود شبكة صرف صحي خاصة فى مناطق المعسكرات للاجئين إضافة إلى تلوث مياه شاطئ غزة بسبب محطة كهرباء حيفا وأشدود، وزيادة الملوحة بسبب شدة سحب المياه من الآبار، وقيام إسرائيل باستخدام المياه الجوفية الفلسطينية دون إذن من فلسطين وإعادة ملأ هذه الآبار بمياه مالحة أو مياه صرف، هذا إلى جانب تهالك شبكة المياه الواصلة للمنازل مما يؤدى إلى تلوثها، بالإضافة إلى غياب شبكات المياه فى كثير من المناطق وإستخدام المياه المنقولة على الدواب أو السيارات. وفيما يتعلق بالتربة أشار د. علام إلى أن زيادة نسبة المخلفات الصلبة بسبب الحصار وسبب الزيادة السكانية، وسوء التخطيط العمراني والتلوث بمخلفات المعارك والحروب من مواد كيماوية وعناصر ثقيلة وأحياناً مشعة. وفى مجال العناصر الحية فإن النبات قد تم إقتلاعه وتجريف ٣٥٠ ألف هيكتار من أراضى مزروعة بأشجار الزيتون المعمرة، بالإضافة إلى الاستيلاء على أراضى السور العازل بما فيها من مزارع وتجريف حول السور، والاستيلاء على باقي الأشجار لصالح إسرائيل. كما غابت كثير من الطيور الفلسطينية بسبب ضوضاء وأدخنة الأسلحة الإسرائيلية، وأدت قلة عدد المراعى والمساحات المسموح بها للرعى نظراً لتعرض الرعاة للقناصة الإسرائيلية خاصة أن معظم المراعى بالقرب من التواجد الإسرائيلي، بالإضافة إلى هدم منازل هؤلاء الرعاة. وأدى منع الصيادين الفلسطينيين من إستخدام مياه البحر المتوسط للصيد، وحصار الفلسطينيين بحرياً، وقتل أو أسر أى صياد فلسطيني وإستخدام متفجرات ملوثة بالعناصر الثقيلة فى المياه الفلسطينية ، وإلقاء مخلفات المراكب الإسرائيلية. قد أكد إعلان الجزائر الصادر فى ختام أعمال الحلقة على ضرورة تعزيز دور الجمعيات الأهلية البيئية فى إعادة إعمار ما دمره الاحتلال فى لبنان وفلسطين والعراق وفى تحقيق السلم والاستقرار فى دارفور والصومال.

إعـــلان الجـــزائر

للجمعيات الأهلية العربية حول متابعة المبادرة العربية للتنمية المستدامة

الجزائر ١٧-٢٠٠٦/١٢/١٨

نحـن المشـاركين فى حلقة تشـاور الجمعيات الاهليـة البيئية حول متابعة المبـادرة العربية للتنمية المسـتدامة، والمنعقدة فـى مدينة الجزائر خـلال الفترة من ١٧ - ٢٠٠٦/١٢/١٨ التـى نظمتها الشـبكة العربيـة للبيئة والتنمية (رائد) بالتعاون مـع وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بالجزائر والأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسـؤوليف عن شـؤون البيئة وبرعاية كريمة من معالي السـيد عمرو موسى الامين العام لجامعة الدول العربية و معالي السـيد/شريف رحماني وزير تهيئة الاقليم والبيئة بالجمهورية الجزائريـة وبدعم من اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغرب أسـيا (أسـكوا) و خطة عمل البحر المتوسـط ، و مكتب معلومات المتوسـط والشـبكة الافريقيـة للمياه فأننا :

• نستحضر إعـلان أبـوظبـى٢٠٠١ حـول مستقبل العـمل البيئي العربي وترجمته إلى مبـادرة عربية للتنمية المستدامة التي أقرتهـا القمة العربية بالجزائر عام ٢٠٠٤ وصادقت على خطة عملها قمة السودان ٢٠٠٥،

• نقر بان العمل التطوعي لا يمكن تطويره فى المنطقة العربية إلا فى سياق فضاء ديموقراطى تشاركي،

• نـدرك بـأن الإنسـان هـو الـهـدف والوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة فـى إطـار منظومة متكاملة مـن القيم والمبـادئ المشتركة التـى تحـترم حق المجتمعات والأفـراد والأجيـال الحالية والقادمة فى التنمية البشرية المستدامة،

• نـؤمـن بـأن الـعـمـل الـعـربـي بـحـاجـة الى جـهـد كـبـير للتـصـدي للـتـحـديات الـتـنـمـوية والـبـيـئـيـة الـتـى تـواجـه المنطقة، نـؤكـد الـتـزامـنـا كـجـمـعـيات اهـلـيـة ومـنـظـمـات مجتـمـع مـدنـي تعمل تحـت مظلـة الـشـبـكـة الـعـربـيـة للبيئة والـتـنـمـيـة (رائـد) عـلـى الأتـى:

١.على المستوى العربى: تنظيم انشطة وطنية واقليمية تتناول قضايا تتصل بتفعيل المبادرة العربية للتنمية المستدامة من خلال التخفيف من حدة الفقر، حول اثر تحرير التجارة على استدامة التنمية ، جهود اعمار ما خلفته الحرب في لبنان وفلسطين والعراق، و تعزيز التعاون والشراكة بين وزارات البيئة والجمعيات الاهلية البيئية.

٢.إلـتـزام الجـمـعـيات الأهـلـيـة الـعـربـيـة بتفعيل مقتضيات الإتـفـاقـيـات الـدولـيـة الخـاصـة بالتصحر والـتـنـوع البيولوجي وتـغـير المـنـاخ ومساندة جـهـود الحـكـومـات الـعـربـيـة فـى تـطـبـيـق بـنـود هـذه الإتـفـاقـيـات.

٣.الـتـزام رائـد باطلاق و تنفيذ يـوم للعمل العربي التطوعي البيئي سنويا يتوافق مع شعار يوم البيئة العربي ويتم تنفيذه مع كل الجهات ذات العلاقة.

٤.وعلى المستوى المتوسطي: العمل مع كل الاطراف ذات العلاقة من اجل تطبيق اتفاقية برشلونه وتقوية اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة وتنفيذ إستراتيجيتها والمساهمة فى تنفيذ مبـادرة آفـاق ٢٠٢٠ من خـلال طـرح مشروعات اقليمية ووطنية فى مجالاتها والقيام بأنشطة ميدانية تتناول القضايا ذات الاولوية في المبادرة والمساهمة في تعزيز الحوار بين القطاعات والحضارات في المنطقة المتوسطية.

ونـتـمـنـى عـلـى الـحـكـومـات الـعـربـيـة :

١.تعزيز دور الجمعيات الاهلية البيئية وتمكينها واشراكها فى البرامج والمشاريع التنموية لتنفيذ بنود المبادرة العربية للتنمية المستدامة على المستويين الوطني والعربي.

٢.اشراك ممثلي الجمعيات الاهلية في مجالس ادارات كل من مرفق البيئة العربي والاتحاد العربي للمحميات الطبيعية وأن يساهم مرفق البيئة العربي في تمويل انشطة وبرامج الجمعيات الاهلية البيئية من اجل المتابعة في تحقيق المبادرة العربية للتنمية المستدامة.

٣.إسـتـكـمـال تشكيل الـلـجـان الـوطـنـيـة للتنمية المسـتـدامـة، مع الحـرص عـلـى أن يـتـم تمثيل الجـمـعـيات الاهـلـيـة الـبـيـئـيـة فـيـهـا.

٤.تـفـادي الـتـنـمـيـة غـير المـبـررة الـتـي تـسـتـهـدف الـقـضـاء عـلـى غـابـات ومحـمـيـات طـبـيـعـيـة هـي في غـايـة الاهـمـيـة.

٥.تعزيز دور الجمعيات الاهلية البيئية فى إعـادة إعمار ما دمره الاحتلال فى لبنان وفلسطين والعـراق وفي تحقيق السلم والإستقرار فى دارفـور والصومال.

٦.توثيق ونشر التجارب الناجحة العربية المتعلقة في التخفيف من حدة الفقر فى مختلف الدول العربية، والاخذ بالتوصيات التي صدرت عن هذا اللقاء التشاوري بعد الاطلاع على تجارب وجهود تونس والمغرب والجزائر في الحد من الفقر على النحو التالي:

أ- إنشاء قاعدة بيانات حول الفقر في الوطن العربي ووضع مؤشرات تصنيفه.

ب- تأسيس آلية تمويلية عربية لمكافحة الفقر وتمويل المشروعات الصغرى للأسر الفقيرة.

٧. تـشـجـيـع الـبـحـث الـعـلـمـي في مجـال مـؤشـرات وانـعـكـاسـات تحـريـر الـتـجـارة عـلـى الـتـنـمـيـة المـسـتـدامـة في المـنـطـقـة الـعـربـيـة.

٨. الاخذ بعين الاعتبار بنتائج دراسة تقييم التجارة الحرة الاورومتوسطية على التنمية المستدامة والبيئة مع مراعاة ايلاء اهتمام خاص بموضوع التنافسية والانتاجية خاصة بين صغار ومتوسطى الانتاج الاكثر تضرراً بتحرير التجارة عن طريق بناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وان يراعي الاقليم العربي احتياجات المجتمعات الريفية و دور قطاع الزراعة والانتاج الغذائي الزراعي في تحسين سبل العيش للمناطق الريفية بتوفير بنى تحتيه ومساعدتهم على التمكن من التماشي مع المقاييس العالمية للوصول الى الاسواق وزيادة انتاجهم بطرق بيئية مستدامة.

،إعطاء إهتمام خاص لقضيتى تجارة المواد الخطرة والمنتجات ذات الصلة بالجينات المعدلة وراثيا. وتفعيل دور اللجان الوطنية للتجارة والبيئة مع اشراك ممثلى المجتمع المدني وبناء قدرته في فهم حلقات الوصل بين التجارة وتحريرها ووضع آليات تشاورية لتحقيق هذا الغرض.

٩. إعـطـاء إهـتـمـام مـتـزايـد لـبـرنـامـج عـربـى مـشـتـرك لمـواجـهـة الـكـوارث والأزمـات البيئية مـع إشـراك المجتمع المـدنـى الـعـربـى فـى تنفيذ هـذا الـبـرنـامـج، مـع إستعداد رائـد لإصـدار الـتـجـارب الناجحة فـى هـذا المجال.

١٠. تـعـزيـز مـكـانـة الـتـربـيـة مـن اجـل الاسـتـدامـة والمـواطـنـة المـسـؤولـة في المـنـظـومـات الـتـربـويـة الـنـظـامـيـة وغـيـر الـنـظـامـيـة في المنطقة العربية.

وعـلـى صـعـيـد المـنـظـمـات الإقـلـيـمـيـة والـدولـيـة فـاننـا نـرى ضـرورة:

١. تطبيق قرارات الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأمن والسلام فى مناطق التوتر بالمنطقة

٢. إدانة العدوان الاسرائيلى وممارساته الإجرامية بحق الشعبين الفلسطينى واللبنانى، وكذلك العدوان الانجلو – أمريكى على العراق الشقيق، وتعزيز وحدة أراضيه وجلائه مع تحميلهم مسؤولية المساهمة فى إعادة توازن النظام البيئي وإعمار فلسطين وما لحق بها من دمار.

٣. تبنى آليات مالية تساعد على تنفيذ مشروعات عربية بيئية مشتركة للجمعيات الاهلية البيئية.

نتنهز هذه المناسبة لنقدم خالص شكرنا وتقديرنا للحكومة الجزائرية على كرم الضيافة وحسن الاستقبال والتسهيلات التى مكنتنا من عقد هذا اللقاء ، وكذلك الشكر موجه لمجلس وزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة لدعمهم المستمر لجهود المجتمع المدنى.

والـسـلام عـلـيـكـم ورحـمـة الله وبـركـاتـه،،،